إشكالية تعميق الإصلاح المؤسساتي وإعادة تأهيل الفواعل المحلية بالجزائر:بين تحديات الواقع وآفاق التمكين

The problem of the deepening of institutional reform and rehabilitation of local actors in Algeria: Between the challenges of the Reality and Prospects of empowerment

تاريخ الاستلام : 2019/11/21؛ **تاريخ القبول :** 2019/12/01

*د. خالد تلعيش

أستاذ محاضر قسم"أ"
جامعة زيان عاشور
الجلفة(الجزائر)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع جد هام يتعلق أساسابالفواعل الجُدد في الحكم بالجزائر وإشكالية تحول دور الدولة، وذلك من خلال إعادة النظر في دور الدولة بمّا يسمح بترقية الممارسة وتحقيق الرشادة في الحكم، انطلاقا من إنتاج فواعل جُدد يساهمون في تحقيق التنمية المجتمعية وفق رؤية تشاركية؛ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي للوقوف على جوانب الموضوع كافة، لذا سوف نستعرض مدى فاعلية الإدارة المحلية كمؤسسّة رسّمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل جُدد في الحكم.

الكلمات المفتاحية:الجزائر؛ دور الدولة؛ الحكم الراشد؛ الفواعل الجدد.

Abstract

This study aims to discuss the issue of new actors function in power in Algeria and the problem of shifting the role of the state, through re-examine the role of the state to allow the promotion practice and achieve rutionalization in governance, from the production of new actors which contribute to the achievement of community development in accordance with the vision of a participatory, in order to achieve This objective has been based on descriptive and analytical approaches to identiÿ all aspects of the subject, so we will review the effectiveness of local administration as an official institution, civil society and the private sector as new actors in governance.

Keywords: Algeria, the role of the state, Good governance, new actors function.

Résumé

Cette étude vise à discuter de la question de la fonction des nouveaux acteurs au pouvoir en Algérie et du problème du déplacement du rôle de l'Etat, en réexaminant le rôle de l'Etat pour permettre la pratique de promotion et parvenir à la rationalisations dans la gouvernance, de la production de nouveaux acteurs qui contribuent à la réalisation du développement communautaire conformément à la vision d'un participant, afin d'atteindre cet objectif a été basé sur des approches descriptives et analytiques à l'identi examiner l'efficacité de l'administration locale en tant qu'institution officielle, la société civile et le secteur privé en tant que nouveaux acteurs de la gouvernance.

Mots clés: Algérie, le rôle de l'Etat, bonne gouvernance, la fonction de nouveaux acteurs.

* Corresponding author, e-mail:khaledsf14@hotmail.com

©جامعةالاخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر2019.

تمهيد:

إنّ التنمية هي العمليّة التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمةً الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.لذا نجد تسابق المفكرين والباحثين في تطوير هذا المجال والبحث عن آليات جديدة تساعد الدولة على تفعيل الأدوات التي تستخدمها للتأثير على عمليات تطوير مجتمعها نحو الانسجام والرقي.

إن التحولات التي عرفتها الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا غيرت المفاهيم بصفة جذرية. إذ نجد في حاضرنا أن العلاقات الدولية والسياسات العامة لم تعد صناعة القرارات الإستراتيجية فيها وبشأنها، حكرا على الفواعل الكلاسيكية. ما يعني تعدد الفواعل ومن ثم تعدد وتنوع مراكز صناعة القرار.

أهمية الدراسة: للموضوع الأهمية الأكاديمية والعلمية، كما يُعتبر من بين الدراسات الحديثة التي تهدف إلى التعرف على أهم المؤسّسات والقوى الفاعلة في صنع واتخاذ القرار، وتعمل على توضيح مهامها وتُبيِّن دورها في ترقية بيئة التنمية داخل الدولة. كما تبحث الدراسة في نوعية الأدوار وسُبل تفعيلها وتكييفها مع تطلعات مجتمع الدولة وما يصبو إليه.

وتعتبر هذه الدراسة أداة تستهدف الوصول إلى النوعية في القرار بالنظر إلى المتغيرات الخارجية والداخلية التي أصبحت تشكل رهان وتحدى بالنسبة لصانع القرار في الدولة، ما يجعله يُعيد النظر في إنتاج ميكانزمات جديدة أمام المتغيرات الدولية الجديدة.

إشكالية الدراسة: يسعى النظام السياسي في الدولة إلى تحقيق مطالب وحاجيات الأفراد عبر مخرجاته السياسية المنتظمة والتي يحاول أن يحقق بها التوازن بين كل الفئات، لذا نجد دائماً يسعى إلى الابتكار والإصلاح عبر عمليات مُمَنهَجَةٍ تتسِّم بطابع الإلزامية والشمول. هذا السُلوك ينعكس على وظائف المؤسّسات المجتمعية ويرفع من أدائها ونوعية دورها في الحياة السياسية.

انطلاقاً ممَّا سبق، تبرز إشكالية الدراسة وهي: **إلى أي مدى تساهم الفواعل الجديدة في ترقية الإصلاح المؤسّساتي وترشيد عملية صنع واتخاذ القرار؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالفواعل الجديدة؟. وماذا نعني بالتطوير المؤسساتي في الدولة؟.
- ما المقصود بإنتاج فواعل صنع القرار؟. وكيف يمكن تنمية الفواعل وخلق الثروة؟.

فرضية الرئيسية للدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة البحثية بدقة:

كلما كان إنتاج الفواعل الجديدة العقلانية ذو غاية وبُعد استراتيجي، كلما تطورت عملية عقلنة القرار ما ينعكس إيجاباً على تحقيق مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، فإننا نستعين بعدد من **المناهج في هذه الدراسة** لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة, بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا استعنا بمجموعة من المناهج هي كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كماً عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها مع إخضاعها إلى الدراسة الدقيقة, ويتضح هذا في تحليلنا لبعض التعاريف التي تحتاج إلى شرح في كل من المؤسّسات السياسية والإدارية، والقرار، والإصلاح، والتنمية المحلية والشاملة.

المنهج الشبكي الذي نستخدمه في وصف المؤسّسات سواء الإدارية أو السياسية والتي نبحث في مضمون وظائفها وأدوارها المجتمعية، ما يجعلنا نستخلص علاقتها بالتنمية المجتمعية ومدى إلتزامها بتقديم الخدمة العمومية في الدولة. ومن خلال منهج الدراسة المتبع نستخلص العلاقة بين إنتاج الفواعل وعملية ترشيد القرار في الدولة ومدى انعكاسها على قيمة المجتمع بكل أصنافه الحيوية.

وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصور للخطة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحناها. كما يلي:

1. الجماعات المحلية في الجزائر والتحول في دور الدولة
- 1.1 . الجماعات المحلية والتنمية الاقتصادية
- 2.1 . الجماعات المحلية والتنمية الاجتماعية والثقافية

2. المجتمع المدني بالجزائر وإشكالية تمكين الجودة السياسية والإدارية
- 1.2 . إنتاج المجتمع المدني في الجزائر
- 2.2 . الأحزاب السياسية بالجزائر وإشكالية تجسيد مبادئ الحكم الراشد
- 3.2 . الحراك الشعبي بالجزائر: البحث عن آليات لتجسيد الديمقراطية

3. القطاع الخاص بالجزائر وإشكالية ترسيخ التنمية السياسية داخل المجتمع
- 3. 1. دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 3. 2. نحو تعميق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

خاتمة الدراسة

1. الجماعات المحلية في الجزائر والتحول في دور الدولة:

بعد الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي في الجزائر على المؤسّسات في الدولة، تم إنتاج عدد من الفواعل المحلية الرسّمية وغير الرسّمية من بين أهمها الإدارة المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية والتي تتكون من تنظيم يسهر على فتح المجال أمام الجماعات الإقليمية من خلال تقسيم الدولة إلى عدد من الأقاليم التي تضم فيها إدارة ولائية والتي بدورها تضم عدد من البلديات، كما تم في نفس الإطار فتح المجال أمام إنشاء الجمعيات المحلية التي تنشط في سبيل ترقية أداء مُؤسّسات المجتمع وتنمية الحس الوطني ونشر ثقافة الوعي بالذات لكل مواطني الدولة.

إذ تُعتبر الولاية جماعة لامركزية تقوم بدورها على الوجه الكامل، وتعتبر على مصالحها سكانها، ولها هيئات خاصة[1]، فهي إذن جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة[2]. إذن الإرادة السياسية التي عبر مضمون القانون عنها تُقِّرُ بعدم القدرة على مُمارسة السيادة على كامل الأقاليم لذلك تم وضع آليات تكفل بتمثيل الدولة وتُحقق الإرادة العامة في محيط الإقليم وتَكفَلُ تَحقيق التنمية المحلية للمجتمع.

لقد ساهمت الإدارة المحلية بمختلف ركائزها في تكريس الممارسة الديمقراطية في المجتمع المحلي وفق أطر تضمن المشاركة في الحكم من خلال إنتاج عدد من المؤسّسات المجتمعية المنتخبة منها المجالس البلدية، ومجالس الولاية، التي أسندت إليها مهام رئيسية تضمن التنمية المحلية وفق منظومة تحقق حكم راشد محلي.

لقد أوكلت للجماعات المحلية في الجزائر عدداً من المهام لاسيما بعد الإصلاحات السياسية التي أقرها دستور 1989م، والتي أقرت التحول نحو الديمقراطية وتَرقية أسس مُمارسة التداول على السلطة. إن القانون المنظم لعمل الولاية والبلدية، القانون رقم: 90-08، والقانون رقم:90-09، قد منح صلاحيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تنظم عمل الجماعات المحلية، وهذا ما ساعد في توسيع دائرة النشاط لهذا الفاعل من خلال إقرار عدد من الإصلاحات لترقية دورها في إطار حكم محلي يضمن للنظام السياسي توسيع دائرة وجوده في كل أقطار الدولة.

تلعب الجماعات المحلية عدداً من الأدوار في مجالات حيوية منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك تعتبر فاعل سياسي في الإقليم، لذا نحاول رصد أهم المجالات التي يمارس فيه هذا الفاعل الجديد نشاطه في ترقية ممارسة الحكم، ونرصدها فيما يلي:

1.1. الجماعات المحلية والتنمية الاقتصادية:

إن تنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية يعتمد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع، ولبناء اقتصاد محلي قوي فإن التجارب تبرهن على أن كل مجتمع لابُّد وأن يبذل جُهداً تعاونياً مع الجماعات الإقليمية من أجل فهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص وتحديات المنطقة[3].

لقد أوكلت للجماعات المحلية في الجزائر جملة من الأدوار من أجل تحقيق التنمية الشاملة في حدود الإقليم التابع لها، فالمسؤولية الملقاة على عاتقها تمثلت في إنشاء وتوجيه وتنسيق كل الجهود الاقتصادية وتفعيلها على حدود الإقليم.

تقوم بالأساس جُهود الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي على دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية باستغلال الموارد المتاحة من خلال دورها في دعم وترقية عدد من المجالات. نذكرها كما يلي:

- دعم وترقية مجال الفلاحة بإقرار سياسات تنموية وطنية حيث يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي بتنمية قدرات الإنتاج الوطني.
- تطوير المجال الصناعي من خلال جلب وإقناع المستمرين وإحاطتهم بمعلومات كافية، وتقديم كل التسهيلات لشغل الوعاء الصناعي في إقليم الجماعات المحلية.
- دعم قطاع السياحة باعتباره مورد إضافي إن أستحسن استغلاله، فهو يساهم في تمويل الجماعات المحلية وتنشيطها اقتصادياً من خلال خلق فرص شغل التي تخفف من أزمة البطالة.

كما تلعب الجماعات المحلية دوراً في دعم التهيئة العمرانية، لأن نجاح التنمية الاقتصادية المحلية في المنطقة (الولاية، البلدية)، لابُّد أن تتوفر على التجهيزات

العمومية اللاّزمة لذلك، والتي تتمثل خاصة في البنى التحتية الاقتصادية للمنطقة كالطرق، الجسور، الإنارة العمومية...الخ.

2.1. الجماعات المحلية والتنمية الاجتماعية والثقافية:

تسعى الجماعات المحلية إلى تحسين ظروف حياة المواطن في حدود إقليمها من كل جوانبها، ويعتبر توفير الحاجيات الاجتماعية من أكبر الاهتمامات التي تقف كرهان يجب تحديه لترقية مستوى المشروعية المحلية للمنتخبين. وتقوم الجماعات المحلية بعدد من الأدوار في المجال الاجتماعي والثقافي، نرصدها كما يلي:

- تساعد الجماعات المحلية مواطنيها المقيمين على ترابها في إيجاد مسكن يؤويهم.
- تسعى الجماعات المحلية في ضمان كل مستلزمات التعليم من بنية تحية، النقل،...إلخ.
- ضمان حق الرعاية الصحية لكل المواطنين المقيمين في إقليم الولاية.
- حماية ومساعدة الفئات الخاصة (الطفولة المسعفة، المعاقين، النساء الأرامل، الكبار في السن،...الخ).
- تنشيط الحركة الثقافية في إقليم الولاية من خلال الدعم المالي الذي توفره لكل الجمعيات الثقافية والرياضية

إن الدور الذي تؤديه الجماعات المحلية كفاعل في الإقليم يكفل لها تحقيق التنمية المحلية وفق أُطُر نَظَمتها جُهود الدمقرطة لمؤسّسات الدولة لغرس أسس الحكم المحلي الراشد. لأن ترقية أداء النظام السياسي ينطلق من الإدارة المحلية التي تعكس التنمية المحلية في الإقليم وسيادتها في جميع أركان الدولة يُحقق التنمية المستدامة ومُعبر عن سلوكيات راشدة للنظام السياسي.

2. المجتمع المدني بالجزائر وإشكالية تمكين الجودة السياسية والإدارية:

إن الغوص في تاريخ المجتمع المدني الجزائري يجعلنا ندرك الأهمية والدور الذي يلعبه في ترقية الممارسات السياسية للنظام السياسي، لذلك نحاول تسليط الضوء على عدد من المحاور الرئيسية التي تعيننا في فهم نمطية هذا الفاعل الرئيسي في الدولة.

1.2. إنتاج المجتمع المدني في الجزائر.

إذا اعتبرنا أن المجتمع المدني يتركب من مجموعة من المواطنين الذين تعاقدوا على القيام بأنشطة وأعمال تعود بالمنفعة العامة على محيطهم الاجتماعي، ضمن قواعد تنظم علاقاتهم الداخلية والخارجية، فإنه يمكننا التأكيد أن تاريخ تأسيس المجتمع المدني في الجزائر حديث النشأة، فمؤشرات وجوده ترجع إلى التراث العربي الإسلامي من خلال النظر في أشكاله التقليدية كالقبيلة والزوايا والأوقاف...الخ.

إن المؤسّسات التقليدية؛ مثلت هوية المجتمع وثقافته فهي الحصن الذي تكسرت فيه محاولات التعرية الثقافية وطمس تاريخه من طرف الغزاة والمحتلين خاصة الاستعمار الفرنسي للجزائر، إلا أن بوادر التمدن والتأثر بالحضارة الغربية بدأت بإحداث نوع من التغيير لبعض الأنماط السلوكية بإدخال أطر تنظيمية عصرية خاصة من طرف النخبة وتم استثماره في التصدي والمقاومة للمستعمر، فتأسست النوادي والجمعيات والنقابات...الخ.

وممَّا لاشك فيه أنه من بين الفاعلين الذين تم إنتاجهم جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة التي تم إنشائها في سنة 1902م، وحلقة(صالح باي)بقسنطينة في سنة 1907م، ورابطة الشبان الجزائريين بتلمسان ونادي التقدم بعنابة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تم تأسيسها في سنة 1931م بدافع الإصلاح الديني لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، والتي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائر[4].

لقد ساهم عدد من الفاعلين من خلال دورهم الإيجابي في تحريك الدوافع الوطنية، لكن الاستعمار كشف مدى فعاليتها وتأثيرها فبدأ يضيق على الجمعيات الجزائرية، ويُقيِّد من حرية تحركها لاحتوائها وتوجيهها نحو خدمة مصالحه.

أمَّا مرحلة ما بعد الاستقلال فقد مرت الحركة الجمعوية في الجزائر عبر مرحلتين. المرحلة الأولى كانت عند بناء الدولة الوطنية والتي اختارت نظام الحزب الواحد الذي يبني في أساسه على نظام حزبي غير تنافسي ينطلق من مبدأ تضييق هوامش الحرية أمام نشاطات ومبادرات الجمعيات والتنظيمات، وحتى المبادرات الفردية المستقلة للمواطنين.

لقد اتسمت هذه المرحلة بعملية سيطرة الدولة واحتكارها خدمة المجتمع، ولمختلف الهياكل والمؤسّسات وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسّمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسّساتي للحزب الواحد، وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التربوية والثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية[5]، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه برأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأرائه وتخدم مصالحه[6]، وبذلك عمت الروح الأبوية في جميع المجالات، وأُلبِست الصبغة السياسية لكل منظمات الاجتماعية والثقافية والتربوية وعليه ظلت مؤسّسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسيير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في فترة الاستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة[7].

على بالرغم من ذلك، فإنه لم يمنع من ظهور عدد من الأحزاب السياسية التي مارست عملها في السِّر في فترة الأحادية الحزبية، على سبيل المثال حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه المناضل (حسين أيت أحمد) في سبتمبر 1963م، وحزب الطليعة الاشتراكية الذي تأسس في 1966م، ونشطت أيضا عدة حركات إسلاموية في بداية الثمانينات مثل حركة الموحدين التي تأسست في 1963، وعرفت فيما بعد بحركة حمس، وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في 1966م، وعرفت منذ 1974م، بجماعة الإخوان المحليين والتي تعرف حاليا بحركة النهضة[8].

ونتيجة لبروز مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية تم انتقال الجزائر من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية. وهذا بموجب دستور 1989م، الذي أقر وأسس فعلياً للتعددية الحزبية وإنتاج الشركاء الاجتماعيين.

لقد ساهم التأسيس للتحول الديمقراطي في بناء مجتمع مدني مركب من عدد من الجمعيات والأحزاب والنقابات، و...إلخ. وأسهم صدور القانون رقم:31-90، في ترقية البناء المؤسّساتي الذي فتح المجال واسعاً أمام إنتاج عدد من الشركاء للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية، وبذلك حصل المجتمع المدني في الجزائر على مكاسب كبيرة من ناحية تحسين المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات أي قبل دخول الجزائر دوامة العنف والصراع السياسي الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معاً بالانهيار، لولا صمود عدد من الفاعلين من بينهم المجتمع المدني.

إن التقديرات الرسّمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية تشير إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية كبير جداً، حيث تطور من 30 ألف جمعية سنة 1992م إلى 48 ألف جمعية 1997م، ثم 53 ألف جمعية سنة 2000م، لينتقل سنة 2001م إلى حوالي 75 ألف جمعية، منها نحو 830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية جمعيات أطباء، محامين، تجار، مقاولين...إلخ، بـــ: 200 جمعية ثم الجمعيات الرياضية والثقافية بـــ: 80 جمعية وطنية، و73 جمعية وطنية في المجال الطبي والصحي، وهناك 50 جمعية في الميدان العلمي والتكنولوجي، و19 جمعية خاصة بالمرأة، و15 جمعية تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي توجد 16 جمعية وطنية، إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الاجتماعية المحرومة هناك 15 جمعية وطنية، وكذلك الجمعيات الدينية بعدد 10 جمعيات و07 جمعيات حول حقوق الإنسان[9]. ولعل التطور والنمو السريع المقرون بالفعالية للحركة الجمعوية في الجزائر كان بعد سنة 2000م، حيث نُلاحظ تطور عدد الجمعيات من خلال ما يُبرزه الجدول رقم: (10).

<u>الجدول رقم</u>:(10). يوضح:
عدد الجمعيات الوطنية والمحلية في الجزائر[10].

السنة	عدد الجمعيات المحلية	عدد الجمعيات الوطنية	السنة	عدد الجمعيات المحلية	عدد الجمعيات الوطنية
جانفي 2019	**92024**	**-**			
2014	**92867**	**1046**			
2013	**92798**	**1041**	**2008م**	**80539**	954
2012	**92627**	**1027**	**2007م**	**80000**	951
2011	**-**	**-**	**2006م**	**75140**	947
2010	**82000**	**1000**	**2002م**	**70058**	911
2009	**-**	**-**	**2001م**	**64000**	891

إن هذهالأرقامتدلعلىأنالجزائرقفزتقفزة كبيرةفيالتطورالاجتماعي والتحديث علىالأقلمنحيثعددالجمعيات،أمَّا من ناحيةالفعاليةونوعيةالأداء ونجاعته بقياسها بالأزمة الأمنية. نلاحظ أن إدارة الأزمة؛ كانت بالشراكة مع جميع القوى الفاعلة المكوِّنة للمجتمع المدني، فأرضية الوفاق الوطني تعتبر ركيزة أسست لقرارات عقلانية قادت نحو تحقيق السلم والمصالحة الوطنية، لكن بعد اجتياز مرحلة الخطر التي ساد فيها الفساد والصراع والعنف من أجل الظفر بالسلطة وبروز عدد من مؤشرات الأمن بمفهومه الواسع.

عملت السلطة على بعث نفسٍ جديدة في المجتمع المدني لتفعيل دوره أكثر في الحكم باعتباره أحد الشركاء الفاعلين من خلال إشراكه في لجان الاستشارة وصنع وتنفيذ القرار لتعزيز التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية، ولعل الأمثلة كثيرة فقد تم إشراك المجتمع المدني في بلورة سياسة الوئام المدني والميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة، وبرامج إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مساهمات عدد من الأحزاب السياسية في تحقيق البرنامج على سبيل المثال أحزاب التحالف الرئاسي المكوَّنة من حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم.

كما تمَّ دعم التحول الديمقراطي بزيادة بسط الحرية السياسية أمام المواطنين دون تمييز بينهم، وتم فتح المجال أمام مظاهر تجسِّد الديمقراطية التشاركية للمطالبة بالحقوق، فلقد شهدت مجمل القطاعات إضرابات من أجل تحسين ظروف العمل من

زيادة في الأجر، و...الخ. ولعل أبرز شاهد على ذلك قطاع التربية والتعليم، فلقد شهد موجة من الإضرابات التي سمحت بنقل الانشغالات لعمال التربية لغاية تحسين مستواهم المعيشي ممَّا ينعكس إيجاباً على أدائهم على مستوى القطاع. إضافة إلى ذلك تم فتح المجال أمام بروز عدد الفاعلين الجدد من جمعيات ونقابات وأحزاب، و...الخ، بهدف ترقية الممارسات السياسية وتحفيز لمكوِّنات المجتمع المدني غير الرسمية، وهذا ما شهدته الساحة السياسية من خلال نشأة عدد من الأحزاب السياسية الجديدة التي أصبحت في وقت قصير قوى سياسية فاعلة في المؤسّسات الرسّمية، على سبيل المثال؛ حزب تجمع الجزائر (تاج) بقيادة(عمار غول)الذي تحصل على الاعتماد الرسّمي وشارك في الانتخابات التشريعية المجددة للتركيبة البشرية في المجلس الشعبي الوطني. وتحصل فيها على عدد من المقاعد البرلمانية.

كان لزاماً على السلطة ترقية ودعم البناء لمؤسّساتي للمجتمع المدني باعتبارها أحد الشركاء الأساسيين في الحكم وتقتضي الضرورة أن يكون فاعلا في دوره. فهل ساهم المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية؟. وانطلاقا من كون الأحزاب السياسية أحد الركائز الأساسية للمجتمع المدني فهل فعلا لعبت دورها في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؟.

2.2. الأحزاب السياسية بالجزائر وإشكالية تجسيد مبادئ الحكم الراشد:

ممَّا لا شك فيه أن الأحزاب السياسية ركن ركين ودعامة قوية للمجتمع المدني، إلاَّ إذا كانت تتسم بعدد من الخصلات النبيلة التي تُقود نحو تفعيل الحياة السياسية وترقية العلاقة بين الحاكم والمحكومين. ولعل المؤشرات عديدة لقياس مدى فاعليتها، فمعيار الديمقراطية داخل الحزب ركن أساسي يُقود نحو تفعيل المشاركة السياسية في مختلف المحطات الهامة التي يرجع فيها القرار للسيادة الشعبية. كما أن المشاركة في صنع وتنفيذ وتقويم السياسات القطاعية انطلاقا من دورها في العمل التشريعي يُعد مؤشر هام. إضافة إلى عدد من المعايير التي تُبيِّن مدى نجاعة الدور، فهل ساهمت الأحزاب السياسية الجزائرية في تحقيق مبادئ الحكم الراشد؟.

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة ندرس علاقة الأحزاب السياسية بالنضال الديمقراطي، فمن غير المتصور، عقلاً، ومن المستحيل عملاً، أن يكون حزب ما ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى أو المنظمات الجماهيرية أو حتى الجماهير ذاتها، إذا لم يكن يُمارس الديمقراطية في حياته الداخلية[11]. فانتهاج المسار الديمقراطي ينعكس بالضرورة عليه في عمله الخارجي، لذا وجب توفر سمات يتميز بها الحزب السياسي نوجزها في ما يلي:

- ✓ تشكل كل مستويات القيادة في الحزب السياسي عبر آلية الانتخاب الدوري والسري في عملية الاختيار للقيادات الحزبية، مع ترك الحرية للترشح لجميع المنخرطين في الحزب دون تقييد.
- ✓ الحزب السياسي منبر للحرية السياسية حول مختلف الرهانات والقضايا المجتمعية.
- ✓ الفاعلية في الاتصال السياسي مع القوى السياسية الموازية.

انطلاقا من هذا الطرح الذي يقود نحو نظام حزبي تنافسي يحقق التنمية المجتمعية.

هل الأحزاب السياسية في الجزائر تمتلك هذه السمات أو بعضها؟.

إن المتفحص للنصوص القانونية التي تعتمدها الأحزاب السياسية الجزائرية في تشكيل البنى الداخلية لأحزابها نجد أن أغلبها تنص في قوانينها الأساسية ولوائحها الداخلية على وجوب إشراك القاعدة أو جميع الأعضاء في عملية صنع واتخاذ القرار. على سبيل المثال حزب جبهة التحرير الوطني يؤكد في نظامه الداخلي على ضرورة إشراك القاعدة ففي المادة (12) من الباب الثاني من النظام الداخلي المتضمن قواعد العمل الحزبي في الفقرة (03)؛ نجدها تنص على ما يلي: تناقش القرارات من طرف الهيئات النظامية قبل اتخاذها على أساس الأغلبية مع احترام رأي الأقلية وتدوينه. ونجد الفقرة (07) منه. نص صريح يوجب على اعتماد مبدأ الحوار وحرية التعبير، وهو ما تؤكد الفقرة (09) منه؛ في نصها التالي: حق الهيئات القاعدية في إبداء الرأي حول قرارات الهيئات العليا للحزب وتعليماتها في الأطر النظامية للحزب[12].

نلاحظ أن هذه النصوص التي يتضمنها النظام الداخلي للمؤسسة الحزب، تتطابق مع معايير الديمقراطية، وتحث على وجوب الشراكة وعدم إقصاء الآخر. هذا من الناحية النظرية.

أمَّا حزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ فالتسمية توحي بالنهج الديمقراطي. فما مدى ديمقراطية النصوص القانونية المؤطرة للحزب؟. إن المادة (14) من الفصل الخامس من النظام الداخلي. تنص على مجموعة من الحقوق يتمتع بها أعضاء الحزب منها: أنه من حق العضو المشاركة في المناقشة، وفي التصويت على مستوى الهيئة التي يرتبط بها نظامياً وهيكليا[13].

إن تمتع العضو بحق المناقشة في صنع القرارات، إضافة إلى امتياز التصويت سواء كان في نطاق مركزي أو لا مركزي يتيح له تفعيل مشاركته ضمن هياكل الحزب وهو مبدأ سامي في ترسيخ الديمقراطية والحث على ترقية الأدوار لكل الفاعلين في إطار تثمين الجهود، وبناء

أمَّا إذا تفحصنا النصوص القانونية للنظام الداخلي، لحركة مجتمع السلم؛ نجدها تتميز هي الأخرى بطابعها الديمقراطي الذي تنص عليه. حيث تتضمن المادة (05) مجموعة من الحقوق يتمتع بها العضو من بينها ما يلي:

- حق الرأي في الأطر التنظيمية من غير طعن أو تجريح في الهيئات والأشخاص.
- حق الانتخاب والترشح للعضو في مختلف الهيئات، بالإضافة إلى حق العضو في الرعاية والاهتمام والتكفل والتعهد، كما تؤكده المادتين (24) و(25) منه على الحقوق وواجبات أعضاء مجلس الشورى مثل تقديم مشاريع، مقترحات وتعديلات والمشاركة في دورات المجلس وتنفيذ القرارات[14]، بمعنى أن هناك شراكة في صناعة القرار، هناك حوار ديمقراطي بناء في مختلف القواعد المكوِّنة للحزب.

انطلاقا من تفحصنا للنصوص القانونية المنظمة للأحزاب السياسية الفاعلة على مستوى الساحة السياسية الجزائرية من خلال دراسة التركيبة الحزبية. بالنظر إلى دورها في رسم وتنفيذ السياسات العامة. لاحظنا أنه رغم اختلاف توجهاتها وتياراتها؛ إلاَّ أنها تتضمن ممارسات اللعبة الديمقراطية في تسيير الحزب السياسي هذا من

الناحية النظرية وهو ما ينطبق على جل الأحزاب السياسية المعتمدة بمختلف إيديولوجياتها التوجهية.

أمَّا من الناحية التطبيقية؛ ما يلاحظ أن جل التشكيلات الحزبية في الجزائر تقوم بعقد دورات لجمعياتها العامة وهذه بادرة حسنة في الدرب الديمقراطي. كما أن القيادة على مستوى الأحزاب السياسية عرفت تغييرات عديدة في هرمها. هذا المسار يقودنا إلى فهم طبيعة الحزب السياسي الذي يسير وفق قاعدة ديمقراطية تشاركية تتيح لجميع المناضلين التعبير عن رأيهم لتطوير وتحقيق أهداف الحزب من وجهة نظرهم وفق مقاربة الحكامة.

لقد لعبت الأحزاب السياسية المعارضة من خلال المشاركة السياسية في مختلف الفعاليات التنظيمية للمجتمع دوراً أساسياً في توعية وتحفيز الناخب على ممارسة حقه واختيار ممثلين له في مختلف المؤسّسات الرسّمية للدولة. كما ناضلت من أجل إثراء تشكيلة البرلمان والعمل على تقويم السياسات الحكومية من خلال مناقشة القوانين التي تطرحها الحكومة والقيام بدور رقابي على مختلف المشاريع القطاعية، ومحاولة طرح كل القضايا والرهانات بفاعلية تؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي للفرد بمّا يضمن تحقيق التنمية المجتمعية.

لكن في الحقيقة الممارسة السياسية للبرلمان بغرفتيه؛ أظهرت الوهن والضعف كسمّة تميز أدائه بالنظر إلى الممارسات السلبية التي أضحت تمارسها الأحزاب السياسية من خلال البحث عن الدعم المالي الذي سمح بدخول المال السياسي في معترك السياسة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الضغوط المؤسّساتية التي تمارسها السلطة على الأحزاب المعارضة. والأمثلة كثيرة فعلى سبيل المثال بدا جلياً ذلك في الانتخابات المحلية والتشريعية المنظمة في ماي 2012م، بحيث ضم المجلس الشعبي الوطني في صفوفه عدداً مميزاً ممن يمتلكون الثروة، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الانحراف السياسي للأحزاب عن إحدى مبادئها التي تناضل في سبيل تحقيقها وهو سوف يعالجه التعديل الدستوري لسنة 2014م، بحيث تكلمت مسودة الدستور عن منع ومحاربة التجوال السياسي.

انطلاقا من هذه الحقائق، فإن صنع وتنفيذ السياسات القطاعية سيطرت عليه المؤسّسة التنفيذية نظرا لقوتها، لذا أظهر البرلمان ضعفه في تقويم السياسات القطاعية العامة على مرِّ الحكومات المتعاقبة حتى بيان السياسة العامة لم يسقط أية حكومة في تاريخ الجزائر الحديثة.

2. 3. الحراك الشعبي بالجزائر: البحث عن آليات لتجسيد الديمقراطية:

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية أو المحلية فعالة . كما يمكن للأزمات السياسية الحاصلة في أي نظام ديمقراطي قائم أن تؤدي إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد. وهذا ما حدث مع الجزائر. إذ لم تعد المؤسسات المنتخبة بعد الحراك الشعبي الموافق لـ: 22 فيفري 2019م، لها أي قدرة على المواجهة وإدارة الأزمة. بحيث أصبحت جزء من الأزمة، وهذا ما جعل صانعي القرار يعيدون التفكير في ابتكار آليات جديدة تتكيف مع الواقع.

لقد أدى إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن نيته الترشح لعهدة خامسة إلى ردود فعل متبعثرة ومحدودة في مرحلة أولى تمثلت في مناوشات نذكر منها، على سبيل المثل لا الحصر، تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس الملصقة على واجهة البلدية[15]، غير أن هذه المظاهرات المحدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حَراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير حيث عرفت كل أقطار الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة انطلاقا من المساجد.وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي[16]دورا محوريا في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية.

ولعل المتمعن في المسار الذي أخذته هذه الأحداث السلمية لكل شرائح المجتمع، والتي عبر فيها عن عدم رضاه عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تفشت فيه العديد من المظاهر السلبية عبر مدة فاقت العشرون سنة من تراكمات لنتائج السياسات القطاعية غير الناجعة والتي أحدثت هوة سحيقة بين طبقات المجتمع من جهة وبين النظام السياسي من جهة أخرى.

ولقد انجر عن الحراك الشعبي أحداث سياسية متسارعة أفرزت خارطة سياسية جديدة، بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تحت ضغط الشارع، وانهيار الأحزاب الكبرى الداعمة للنظام السياسي وعلى رأسها الحزبين الكبيرين FLN وRND. بالموازاة مع ذلك أقدمت السلطة القضائية على فتح ومتابعة عدد من الملفات التي تحوم حولها شبهة الفساد خاصة فيما يخص قضايا تبيض الأموال، وتم إصدار قرارات إيداع الحبس الاحتياطي لعدد من الإطارات السامية أبرزهم؛ رؤساء حكومات سابقين ووزراء ورؤساء أحزاب سياسية وعدد من رجال المال والأعمال. وفرض الرقابة القضائية على عدد آخر منهم. وبذلك قدمت العدالة النية في تطبيق القانون وفرض منطق دولة المؤسسات.

على نفس المنوال وبشكل موازي، ساهم صدى الحراك الشعبي بإعادة النظر في عدد من القضايا أبرزها الانتخابات وخاصة منها الرئاسية نظرا لأهمية هذا المنصب الذي جعل منه الرئيس السابق(عبد العزيز بوتفليقة) منصب محوري في الدولة لامتلاكه جميع الصلاحيات في صنع القرار . وتحت هذا الضغط الشعبي، عملت المؤسسات السياسية والإدارية بشقيها الرسمي وغير الرسمي في البحث عن آليات جديدة لتأهيل النظام الانتخابي بما يتوافق مع الديمقراطية التشاركية وتحقيق مطالب النخب والمجتمع للارتقاء بعدد من معايير الحكامة المحلية.

وعلى الرغم من صعوبة إدارة الأزمة السياسية المتشعبة والتي أرهقت المؤسسة العسكرية بشكل كبير مقارنة بالمؤسسات الأخرى التي فقدت مصداقية وجودها في عز الأزمة السياسية. إلا أننا نلاحظ النسق المتوازن والفعال المساير للمطالب المجتمعية التي نادت بأولوية الإصلاح والتغيير والتطوير في مستويات المنظومة السياسية الحاكمة للإحاطة بالفساد ومحاربته والنهوض بالتنمية المحلية المستدامة.

والملاحظ المتفحص لخطاب المؤسسة الأمنية يدرك الآليات التي استعانت بها لمرافقة تطلعات المجتمع بحياد تام؛ ومحاولة تجسيد أرضية للحوار والوفاق الوطني تجمع الفاعلين على خارطة سياسية تتيح مخرجات ترتقي بالفعل السياسي على المستوى الداخلي والخارجي.

3. القطاع الخاص بالجزائر وإشكالية ترسيخ التنمية السياسية داخل المجتمع:

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية. إذ يعمل على رفع معدلات النمو والحد

من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي؛ إذ أن ذلك يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تحسين وضعية مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهي المحاور التي تعتبر جد هامة ومؤثرة في تطور مكانة القطاع الخاص وتحسين أدائه.

1.3. دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يحتل القطاع الخاص دورا أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة العمومية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة[17].

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتتصادي[18]، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل[19]، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي.

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع إستراتيجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية،

وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر[20].

3. 2. نحو تعميق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة.

حيث تشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية(النقل)؛ هي الأكثر استقطابا للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:

- تمتع مشاريع البنية التحتية الاقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها؛
- جاذبية رسوم الاستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية؛
- تمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية ، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع[21].

الخاتمة:

إن التغييرات الجديدة في دور الدولة جعلت منها شريك أساسي من بين الشركاء أو الفواعل غير رسمية في صنع السياسيات والقرارات المتعلقة بمختلف المجالات وشتى القطاعات بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم. هذه الإصلاحات انصبت على تطوير البنى المؤسّساتية قصد إعطائها دفعاً قوى يمكنها من أداء وظيفتها بفاعلية ما ينعكس على تمتين العقد الاجتماعي ويجعل من المشروعية مكسباً مؤسّساتياً يرتقى

بمستويات التنمية المجتمعية.

إذ هناك تنظيمات غير حكومية تمارس الضغط على السلطة وتشارك في العمل السياسي بصورة غير مباشرة، فتؤثر في مركز القرارات وتطمح مجموعة منها في الوصول إلى السلطة، بينما المجموعة الأخرى طموحها يصل في التأثير عليها لتحقيق مصالحها فقط، إذ تختلف هذه التنظيمات باختلاف الأهداف والمطامح التي تسعى للوصول إليها كما تختلف درجة تأثرها حسب طبيعة كل نظام والمجال الذي تعمل فيه.

لذلك تواجه البنى والمؤسسات السياسية مختلف المشاكل والتحديات التي قد تهدد استمرارها لذلك تسعى دائما لتجديد سياساتها وإصلاحها، فقدرة النظام السياسي على التكييف مع المتغيرات أساسي لضمان الاستقرار وتجنب التصارع الذي قد يؤدي إلى التغيير السياسي، فالأنظمة السياسية تتغير باستمرار لتتكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في البيئة الخارجية وخاصة الداخلية منها. لكن مع تصاعد الأوضاع، وتفاقم المشكلات والتحديات التي تواجه النظام السياسي تذهب الحلول إلى ما بعد الإصلاح السياسي.

مراجع الدراسة:

(1)-فريدة قصير مزياني، **مبادئ القانون الجزائري**، باتنة: مطبعة قرفي، 2001م، ص 78.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 90- 09، المؤرخ بتاريخ 12 رمضان 1410هـ، الموافق لـ: 07 أفريل 1990م، المتعلق بالولاية، **الجريدة الرسّمية**، العدد: 15، السنة: 27، الصادرة بتاريخ 16 رمضان 1410هـ، الموافق لـ:11 أفريل 1990م، ص 18.

(3)-جوين سوينبرن، وآخرون، **المرجع السابق**، ص 09.

(4)-Ali Merad, **le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale**, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes, La Haye: Mouton, 1967, P 33.

(5)- صالحفيلالي، أيديولوجيةالحركةالوطنيةالجزائرية "فيمؤلفالأزمةالجزائريةالخلفياتالسياسيةوالاجتماعيةوالاقتصاديةوالثقافية .سلسلة كتبالمستقبلالعربي، ط02،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، 1999، ص33.

(6)-أحمد،بوكابوس،**التنظيمالجمعويوالمجتمعالمدني**، كراسات: C.R.EAD، الجزائر، العدد: 53، السنة 2000م، ص18.

(7)-أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسّسة الأهرام، 2004م، ص 157.

(8)-من إعداد الباحث.

(9)-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير عن الجمعيات المحلية والوطنية المعتمدة في الجزائر**، الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=29، تم الإطلاع عليه، بتاريخ 08. 06. 2014م.

(10)-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير عن الجمعيات المحلية والوطنية المعتمدة في الجزائر**، الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=29، تم الإطلاع عليه، بتاريخ 08. 06. 2014م.

(11)-إبراهيم سعد الدين، وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط02،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1987م، ص 474.

(12)- حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المؤتمر الثامن 30 جانفي إلى 01 فيفري 2005م، ص ص 11، 12.
(13)-حزب التجمع الوطني الديمقراطي، **الأمانة العامة للحزب، القانون الأساسي والنظام الداخلي**، جوان 2003م، ص 27.
(14)- حركة مجتمع السلم، **وثيقة النظام الداخلي المنظم للحزب**، سبتمبر 2003م، ص ص، 03-05.
(15)-لويزة آيت حمادوش، **(الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي)**، تم الاطلاع عليه، بتاريخ 14. 05. 2019م، عبر الموقع الالكتروني؛ التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html
(16)-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.
(17)-OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004,p17
http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf
(18)-Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20.
http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366
(19)-Asian development bank ; private sector development strategy, 2000, p4
http://www.adb.org/documents/policies/private_sector/private.pdf
(20)-Inter American development bank,op-cit,p5
(21)- ريتشارد هميغ وآخرون: الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8.